



الاجتماع الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط حول البيئة والتغير المناخي أثينا 13 أيار/مايو 2014

بيان

معالى الوزراء المسؤولين عن البيئة والتغير المناخي، ورؤساء البعثات في الإتحاد من أجل المتوسط، برئاسة معالى الوزير طاهر الشخشير وزير البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية، وسعادة السيد جانيز بوتوشنيك مفوض شؤون البيئة في الإتحاد الأوروبي، اجتماع في أثينا، 13 أيار / مايو 2014.

نستذكر:

- البيان المشترك للقمة من أجل المتوسط المنعقدة في باريس في 13 تموز / يوليو 2008، وبيان مرسيليا في تشرين الثاني / نوفمبر 2008، والمؤتمرات الوزارية للإتحاد من أجل المتوسط ذات الصلة.
- اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها وقراراتها، وبالأخص بيان اجتماع الاطراف المتعاقدة العادي الثامن عشر (بيان اسطنبول)، وقرار 21/14 IG حول تبني مذكرة التفاهم وبرنامج العمل المشترك مع الإتحاد من أجل المتوسط، اضافة لخطة عمل البحر الابيض المتوسط، واستراتيجية المتوسط للتتمية المستدامة.
- المؤتمر الوزاري الاورومتوسطي المنعقد في القاهرة في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 2006 الذي أقرَ مبادرة أفق 2020 لمكافحة تلوث البحر المتوسط (مبادرة أفق 2020).
- مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ومبادئه الاسترشادية، وأيضا "ريو 20+" ووثيقته الختامية السياسية "المستقبل الذي نريده"، والعمل الجاري في هيئات الأمم المتحدة نحو تطوير أهداف التنمية المستدامة.
- اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية حول التغير المناخي، واتفاقيات التنوع الحيوي، ومكافحة التصحر، والبروتوكولات والقرارات ذات الصلة
 - ما بعد إطار عمل هيوغو 2015 للتنفيذ لخفض مخاطر الكوارث.
 - النتائج والتوصيات لمؤتمر الجهات المعنية المنعقد في عمان في 10-11 آذار / مارس 2014.

نعبر عن قاقنا البالغ لنمو التحديات المتعلقة بالبيئة والمناخ التي تواجهها المنطقة بكاملها، والتي قد تتفاقم مع النمو السكاني والعمراني السريع، بالإضافة الى الاستهلاك غير المستدام للموارد الطبيعية، وأنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة. وبمعرفتنا انه اذا لم يُحسن هذا الاتجاه فستصبح هذه التحديات مصدر عدم استقرار، وستشكل تهديد لظروف العيش للأجيال الحالية والمستقبلية في المنطقة.





نعبر عن قلقنا البالغ لتأثير التغير المناخي على المنطقة، وخاصة على الدول الأضعف، كما برهنت آخر أبحاث الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي (IPCC)، وقلقنا البالغ بشكل خاص لأن المتوسط، كونه نقطة ساخنة بالنسبة للتغير المناخي، يواجه تأثيرات ومضاعفات تتعلق بموارد المياه العذبة، والأمن المائي، والأحداث المناخية المتطرفة، والأنظمة الزراعية، والأمن الغذائي، وصحة الانسان، والبنى التحتية، والطاقة، والسياحة، والنمو الاقتصادي.

إضافة الى ذلك، التأكيد على ضرورة القيام باتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة التلوث من قبل بعض الدول التي تسبب او تطرح الملوثات في النظام البيئي البحري للمتوسط و/ أو في المناطق الساحلية.

اداركاً لتأثيرات النزاعات السلبية على البيئة والتنمية المستدامة، والتأكيد على الحاجة لحماية الارث الطبيعي والموارد من أي تدمير أو تردي في منطقة المتوسط.

التأكيد على الحاجة لحماية التراث الطبيعي من التأثيرات السلبية للتغير المناخي.

التأكيد على ضرورة الاستفادة من الفرص التي تتيحها أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين للوصول الى نمو اخضر وازرق وذو انبعاث منخفض في المنطقة، وذلك ضمن سياق التتمية المستدامة.

نستذكر الحاجة المتواصلة لتعزيز التعاون الدولي، وخاصة على صعيد التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، كما ينص بيان "ريو 20+".

نؤكد على ضرورة التعاون الاقليمي الفعّال والمتماسك لمواجهة هذه التحديات، مع التنويه على دور الإتحاد من أجل المتوسط في هذا المجال.

في ما يتعلّق بمبادرة أفق 2020 للحد من تلوث البحر الابيض المتوسط

نرحب بنتائج المراجعة النصفية لمبادرة أفق 2020، علما أن العنصر الاساسي للإتحاد من أجل المتوسط هو المبادرة الرائدة لمكافحة التلوث في المتوسط، ونأخذ علماً بالنتائج والتوصيات لمختلف الدراسات كما وردت في التقرير التجميعي، والترحيب بالتقدم المحرز لعناصر المبادرة (بناء القدرات والمتابعة والمراقبة والبحث والحد من التلوث). نرحب بالانجاز الهام بالمضي قدما بالاستثمار في البنى التحتية الحرجة، وبناء رأس المال البشري، وإدماج البيئة ضمن السياسات الأخرى، ونؤكد على التركيز الاستراتيجي المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الابيض المتوسط UNEP/MAP الذي يشدًد على قائمة النقاط الساخنة وعلى خطط التكيف الوطنية NAPs.

وعلى أي حال فإن التقدم المحرز في بعض القضايا قد تأخر بسبب التنفيذ غير الفعال للسياسات الوطنية وفي سبل التمويل المستدام والادارة للبنى التحتية، وأن هنالك أولويات جديدة قد ظهرت، وأيضا تحديات تستوجب وجود صورة واضحة لحالة البحر الابيض المتوسط.





نشير الى أنَّه إذا لم تُكثِّف الجهود للحد من التلوث في المتوسط بحلول العام 2020 فلن نصل تماماً الى هدفنا المنشود.

آخذين ذلك بعين الاعتبار، فإن السادة الوزراء

- يجددون دعمهم لمبادرة أفق 2020 مع التأكيد على محاورها الأربعة والقطاعات الثلاث المستهدفة (مياه الصرف، النفايات الصلبة، والانبعاث الصناعية) ويوافقون على تقوية بعد منع التلوث، واعطاء الاهتمام بالقضايا الناشئة وذات الصلة، مثل النفايات الخطرة والنفايات البحرية.
- يدعون لتضافر الجهود بخصوص اتفاقية برشلونة، بين الممثلين الاقليمين الرئيسيين، ومع المبادرات الإقليمية الأخرى، بما
 فيها تلك التي تهدف الى تسريع التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)
- نتعهد باتخاذ خطوات جدية لضمان النتفيذ والتطبيق الكامل للسياسات الداعمة لأهداف مبادرة أفق 2020، تماشيا مع نهج النظام الإيكولوجي ECAP، والأولويات المتضمنة في خطط التكيف الوطنية NAPs، وبمساعدة من محور بناء القدرات عند الحاجة.
- نتعهد بتوفير البيانات اللازمة وذلك من خلال تطبيق مبادئ نظام المعلومات البيئية المشتركة (SEIS)، تماشياً مع الانتزامات الواردة في قرارات النظام الإيكولوجي ECAP ضمن اتفاقية برشلونة، وكذلك المساهمة في برنامجه الإقليمي للمراقبة البيئية المتكاملة.
- نتعهد باتخاذ الخطوات اللازمة لتسريع الإصلاحات من أجل خلق بيئة استثمار ملائمة ومستدامة، مع ضمان تطبيق وتحضير المشاريع الملائمة.
- نتعهد بالأخذ بعين الاعتبار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للشركاء الاوروومتوسطين، وبتطوير الحوافز اللازمة لزيادة نقل المعرفة والتكنولوجيا. في هذا السياق ندعو لتكثيف الجهود لنقل نتائج البحوث لدعم عملية اتخاذ القرارات.
- نؤكد على الالتزام بدعم مجموعة المشاريع قيد الدراسة، ونرحَب بآلية اعداد المشاريع الهجات المعنية لمتابعة العمل التعاوني لتطوير المعايير من أجل إعطاء الأولوية للاستثمارات المستدامة، استنادا الى نتائج دراسة مقدمة من أمانة الإتحاد من أجل المتوسط، وحسب أصول عملية المراجعة الحالية التي تجريها خطط التكيف الوطنية NAPs التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الإبيض المتوسطNAP المتوسط
- نشدد على حاجة إعادة هيكلة مجموعة أفق 2020 الفرعية لمكافحة التلوث، وندعو بالأخص أمانة الإتحاد من أجل المتوسط لمشاركتها الكاملة.
- نفوض اللجنة التوجيهية لمبادرة أفق 2020، والإتحاد من أجل المتوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الابيض المتوسط UNEP/MAP لتطوير برنامج عمل للمرحلة التالية قبل كانون الثاني / ديسمبر 2014 يرتكز على أسس توجيهات هذا البيان والبيانات السابقة. نطلب أيضا من اللجنة تقديم تقارير منتظمة حول تقدم سير العمل لكبار





المسؤولين. يدعو الوزراء الى التعاون بين أمانة الإتحاد من أجل المتوسط وأمانة معاهدة برشلونة، وذلك عبر تطبيق مذكرة تفاهم 2013 كما يدعون لإيجاد سبل لتنظيم اجتماعات لنقاط الاتصال التابعين لخطة عمل البحر الابيض المتوسط ومبادرة أفق 2020.

فيما يخص الاستهلاك والانتاج المستدامين

إن السادة الوزراء يؤكدون على أن الانتقال الى طرق مستدامة للاستهلاك والإنتاج هو امر ضروري للحد من التلوث والنفايات، كما أنه يزيد من كفاءة الطاقة والموارد، وبالتالي يحد من تأثيرات التغير المناخي. هذا الانتقال الى اقتصاد أخضر ومنخفض الانبعاث سيزودنا بفرص حقيقية للمحافظة على الموارد الطبيعية، خلق فرص عمل، وتحسين مستوى الحياة للجميع وضمان مستقبل مستدام.

يرحب السادة الوزراء باعتماد برنامج الاطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدامين من قبل رؤساء الدول في ريو 20+; السادة الوزاراء يأخذوا علماً بالقرار الوارد في اتفاقية برشلونة حول لاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويدعمون تطوير برنامجا اقليميا للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وخارطة طريق متماشية مع هذا القرار.

مع حفظ ما سبق، فإن السادة الوزراء

- سيسعون لاطلاق الإصلاحات السياسية اللازمة لتأمين الحوافز والمؤشرات المناسبة لتسريع الانتقال نحو انماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مراعين عدم التكافؤ في النمو الاقتصادي والاجتماعي بين دول حوض البحر الابيض المتوسط.
- يعبرون عن دعمهم للاقتصاد الاخضر منخفض الانبعاثات، والابتكارات اللازمة، ونقل التكنولوجيا في مجال المنتجات والخدمات المستدامة، ونماذج العمل المستدامة الجديدة، وكذلك الادوات الاخرى مثل التصميم البيئي. اضافة الى التأكيد على احتمالية النمو الازرق المستدام قدرة النمو وضرورة الترويج لتعزيز تطوير الابتكار للنشاطات البحرية والملاحية المستدامة. في هذا السياق يرحب السادة الوزراء بمختلف المنصات لتطوير ونشر أفضل الممارسات التي تدعم الفوائد الاقتصادية والحلول التقنية لجعل طرق الإنتاج والاستهلاك أكثر كفاءة ورفيقة بالبيئة.
 - يتعهدون بتطوير نشاطات لضمان تغطية كاملة للمنطقة;
- يدعمون بقوة الجهود التكاملية للإتحاد الأوروبي وأمانة الإتحاد من أجل المتوسط بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وفي هذا السياق، يرحبون باطلاق برنامج SWITCH med بدعم من الإتحاد الأوروبي، والمصادقة على مشاريع المتوسط ReScp. هذه البرامج تعتبر ذات أهمية بالنسبة لدعم التحول نحو انماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتطبيق اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.





بخصوص التغير المناخي

نوّه الوزراء باهتمام بالغ الى تأثير التغير المناخي على النمو الاقتصادي والتنمية، حيث ان هذه الأمور ستسوء اذا لم يُعالج أمر التغير المناخي بشكل ملح ومناسب بإصرار وعمل حازم. ان وفرة وجودة المياه قد تأثر بشكل كبير، وبالتالي أثر ذلك سلبياً على القطاعات الاقتصادية في المنطقة المتوسطية، وخاصة في دول الجنوب الاكثر تعرضا. ان ارتفاع مستوى سطح البحر وتأثيره على المناطق الساحلية، وكذلك التصحر هما ايضاً مصدر قلق. كما أقروا أيضا حاجة المنطقة المتزايدة، في الحاضر ومن أجل مستقبل مزدهر، لتعزيز صمودها في وجه التغير المناخي، وخاصة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والمياه وما يخص الأمن الغذائي. علماً بالتحديات الناجمة عن التحول الى الاقتصاد المستدام ذو مستوى الانبعاث المنخفض، ايضاً أشار السادة الوزراء الى المكاسب والفرص المتاحة، بما فيها النمو وخلق فرص العمل الناتجة عن هذا الاتجاه.

بعد الأخذ بعين الاعتبار بالتقرير التقديري الخامس للمجموعة الحكومية الدولية للتغيير المناخي IPCC ، يدرك الوزراء بالحاجة الملحّة للتحرك لخفض انبعاث غازات الدفيئة عالمياً قبل وبعد 2020 للحد من ارتفاع درجه الحراره فوق درجتين مئويتين بالمقارنة مع مستويات ما قبل عصر الصناعة، علماً بأن ذلك قابل للتحقيق ويمكن أن يولد مصالح مشتركة واضحة.

اعاد السادة الوزراء تأكيد عزمهم على العمل سوية لتبنّي اتفاق دولي شامل وطموح وعادل في باريس في 2015، كما سبق وتقرر في دُربان. ذكر الوزراء بالحاجة لتكثيف الجهود المحليّة من أجل "إسهام وطني مقصود" كي يتم عرضها في وقت كاف قبل اجتماع باريس، وذلك في الربع الأول من سنة 2015 لمن يكون جاهز لذلك، كما اتفق عليه في وارسو. أيضاً على اهمية التكيف وتمويل المناخ في اطار اتفاق 2015. وافق الوزراء أيضا على العمل المشترك لبحث سبل تعزيز الدعم (خاصة بناء القدرات) للتحضيرات المحلية.

إن السادة الوزراء قد أخذوا علما بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة لاستضافة قمة رؤساء في أيلول / سبتمبر 2014 كمناسبة لخلق زخم ودفع رفيع المستوى لمؤتمر ليما الذي سيقام في كانون الأول / ديسمبر 2014، واتفاقية 2015 بشكل عام، ولتسريع وتحفيز الدعم للعمل بموضوع المناخ مع كل الجهات المعنية قبل وبعد 2020. رحب الوزراء بتحضيرات قمة الرؤساء ضمن "مرتقى" لقاء أبو ظبى في أيار / مايو 2014.

يقدر السادة الوزراء بالجهود الحثيثة على العمل المناخي، والتطورات في السياسات المناخية، والتدابير المتّخذة في المنطقة الاورومتوسطية. يقدر الوزراء أيضا التقدم في الجهود الساعية لانجاز المشاريع والمبادرات والاستثمارات في اطار تطوير





جهود خفض الانبعاث، وأيضاً في اطار دعم المرونة، ويؤكدون على أهمية تكثيف الجهود لدعم جهود خفض الانبعاث وبناء اقتصاد متفاعل بشكل مرن مع المناخ، وذلك بالتماشي مع الظروف والأولويات الوطنية وبهدف مكافحه الفقر وتحقيق أهداف النتمية المستدامة.

يشدَد السادة الوزراء على أهمية تقييم نقاط الضعف الإقليمية من أجل تحديد النقاط الساخنة المتعلقة بالتغير المناخي ودعم اطار العمل الاقليمي في هذا المجال لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / الخطة العملية للمتوسطUNEP/MAP.

ينوَه السادة الوزراء على القدرات الموجودة للقيام بمبادرات، ووضع آليات و معدات تتجه نحو الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والاقتصاد الأخضر/النمو ألأخضر، كفاءه الطاقة، والطاقة المتجددة، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والنمو العمراني المستدام، وإدارة الأراضي المستدامة، وإدارة و الحد من مخاطر الكوارث، و إدماج اعتبارات التغير المناخي مع السياسات الرئيسية ألاخرى (مثل الماء والزراعة والطاقة والنقل والسياحة وإدارة النفايات والبناء)، ويشددون على حاجة استغلال فرص التآزر بين هذه القطاعات مع غيرها من القطاعات والمشاريع.

يؤكد السادة الوزراء على امكانية الاستغلال الكامل لكل المبادرات والآليات الموجودة، مثل آلية الإتحاد الأوروبي للاستثمار في بلدان الجوار، وبرنامج بناء القدرات في حقل الانبعاث المنخفض، والشراكة لتمكين الاسواق، ودمج التقلب والتغير المناخي ضمن الخطط الوطنية لتطبيق بروتوكول الادارة المتكامله للمناطق الساحلية (ICZM) في المتوسط، وتقدير الحاجات التقنية، والانتقال الى التقنيات الخضراء، والتحالف العالمي للتغير المناخي، وأيضاً المشاريع الإقليمية الهادفة الى المؤازرة التقنية وبناء القدرات في حقل التغير المناخي (برنامجي CLIMA South).

كما يرحًب السادة الوزراء بالنزام الإتحاد الأوروبي بتخصيص %20 من ميزانية 2014-2020 للإنفاق على المناخ، ويشددون على أهمية الآليات للاستثمارات المتعلقة بالمشاريع والمبادرات المتعلقة بالمناخ.

آخذين ذلك بعين الاعتبار فإن السادة الوزراء

قرروا تأسيس "مجموعة خبراء التغير المناخي للإتحاد من أجل المتوسط" ووافقوا على عقد أول اجتماع لهذه المجموعة قبل تشرين الأول / أكتوبر 2014 ;

يطلبون من مجموعة الخبراء الاجتماع مرّة واحدة سنويًا على الأقل، وتنظيم لقاءات دورية بين الحكومات، والوكالات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية المهمة، والمانحين الدوليين المعنيين، وممثلين عن القطاع الخاص، وخبراء آخرين كما يُقتضى، من منطقة الإتحاد من أجل المتوسط، وذلك بهدف:

تشجيع معرفة افضل للتحديات المتعلقة بالتغير المناخي في المنطقة، وذلك لمعالجة الامور على الصعيد الإقليمي والوطني
 والمحلي





- اتاحة الفرصة، عند الحاجة، للتواصل بين الاطراف المتعدده و مختلف الشركاء عبر الحدود و تشجيع التعاون الاقليمي
 بين البلدان المختلفة فيما يخص التغير المناخي، بما في ذلك تبادل الخبرات وافضل الممارسات
- تتشيط وتعزيز النقاش حول الاولويات المتعلقة بالتغير المناخي، للتكيف والتخفيف التي تضم، بالاضافة الى مسائل أخرى،
 مسائل خفض الانبعاث، والتنمية المستجيبة للمناخ وكلفتها، بالإضافة الى المكاسب المشتركة ودروس الجدوى.
- تسريع تعريف ووضع ودعم مشاريع ومبادرات محددة تخص الانبعاث المنخفض، والتنمية المستجيبة للمناخ، ومن ضمن ذلك النمو الأخضر/ الاقتصاد الأخضر، مع الجهات المعنية الرئيسية والممولين والمستثمرين الممكنين من القطاع العام والقطاع الخاص، من أجل دعم الاستراتيجيات لتطوير عمليات الانبعاث المنخفض (LEDS)، ومن ضمنها آليات الدعم الأساسية (مثل المراقبة، وأجهزة صياغة التقارير، والتدقيق) اجراءات التخفيف الملائمة وطنيا (NAMAS)، وخطط التكيف الوطنية (NAMAS)، وسياسات التكيف، ومن ضمنها تقييم العمليات وتأثيرها، وإذا كان هنالك حاجة لذلك، بالتآزر مع عمليات إدارة مخاطر الكوارث.
- دعم وبعد ذلك تتشيط عمل السلطات المحلية والإقليمية المتعلق بالمناخ، وأيضاً عمل المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما فيه ميثاق رؤساء البلديات، او مبادرات المدن المستدامة.

ستعمل مجموعة الخبراء تحت الرئاسة الثنائية للإتحاد من أجل المتوسط، وستقوم الأمانة للإتحاد من أجل المتوسط بدور الأمانة العامة للمجموعة.

يطلب السادة الوزراء متابعة هذا البيان ويدعون مجموعة الخبراء لصياغة نقرير عن تقدم الاعمال في النصف الثاني من 2015 من أجل رفعه لكبار المسئولين.

فيما يتعلّق بمواضيع بيئية أخرى

علاوة عن ذلك فإن السادة الوزراء

- يؤكدون على القيمة الاساسية والهامة للتنوع الحيوي، وخاصة الأنظمة البيئية البحرية والساحلية التي تؤمن البضائع والخدمات كأساس لاستدامة المعيشة لشعوب المنطقة المتوسطية.
- في هذا السياق، يؤكدون التزامهم بتحقيق أهداف أيشي Aichi التابعة لاتفاقية التنوع الحيوي، والتزامات اتفاقية برشلونة بما يخص المناطق البحرية المحمية، ونهج النظام البيئي، وخطة عمل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ICZM. في هذا السياق، يرحب الوزراء بإنشاء صندوق ائتماني من قبل موناكو وفرنسا وتونس للمناطق البحرية المتوسطية المحمية، وهو صندوق متاح لجميع الاطراف.
- يؤكدون على أهمية الوجود الوفير للطيور، ويرحبون بتوصيات اتفاقية برن، وخاصة بخطتي عمل لارناكا وتونس،
 ومبادرات الاتفاقية الأفريقية اليوروآسيوية للطيور البحرية.
- يدعون الى وضع آليات تطبيق سياسات شاملة ضمن السياسة البحرية المتكاملة، مثل التخطيط المكاني البحري لدمج مواضيع البيئة والتغير المناخي ضمن سياسات ذات صلة أفقية.





• يدركون أن المنطقة المتوسطية تتحول اكثر فأكثر الى منطقة عمرانية. بينما نرى أن تحديات البيئة والتغير المناخي تتركز في المدن، فإن هذه المدن في المنطقة تقدم أيضا فرص لوجود حلول فعالة، وذلك سيحسن جودة الحياة لسكانها. إن المبادرات المختلفة، مثل مبادرة المدن الرفيقة بالبيئة في المتوسط التي اطلقها الأردن، او الإتحاد من أجل المتوسط، او الإتحاد الأوروبي، أو اتفاقية برشلونة وميثاق رؤساء البلديات للمدن المستدامة، قد أثبتت أنها فعالة لدعم وتشارك تنفيذ العمل.

فيما يتعلق بحوكمة البيئة والتغير المناخي ومشاركة اصحاب المصلحة

يسعى السادة الوزراء لاتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان إدماج البيئة والتغير المناخي في السياسات القطاعية والهيكليات المؤسساتية، ترويج ودعم التعاون بين الوزارات والمؤسسات والسلطات المحلية والإقليمية والقطاعات الخاصة والعامة.

يشدد السادة الوزراء على الدور البارز للمجتمع المدني، بما فيه من منظمات غير حكومية معروفة ومسجَلة، ومؤسسات التعليم، ومراكز البحوث، المؤسسات البحثية والمالية، السلطات المحلية والإقليمية، القطاع الخاص، وغيرهم من أصحاب المصلحة، من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالبيئة والمناخ. يدرك الوزراء أنه من الضروري القيام بخطوات لتعزيز الفرص المتاحة لهم ولدعم قدرتهم بالمشاركة بعمليات صنع القرار.

فيما يتعلق بالحاجة لزبادة الوعى والتعليم

يدرك السادة الوزراء أهمية التعليم والتوعية كشرط مسبق لمواجهة التحديات الخاصة بالبيئة والمناخ، لذلك يصادقون على الاستراتيجية المتوسطية للتعليم من أجل التتمية المستدامة المرفقة بهذا البيان، ويشجعون جميع الدول وأصحاب المصلحة والاعلام في المنطقة لتتفيذها على أحسن وجه ممكن.

فيما يتعلق بضمان التنفيذ للاستثمارات اللازمة للبيئة والتغير المناخي

يدرك السادة الوزراء الحاجة الى ضمان أن تكون التدابير والسياسات المطلوبة لمواجهة تحديات البيئة والتغير المناخي محددة وواضحة الأولويات، ومدمجة بشكل كامل في استراتيجيات التنمية الوطنية، وتوفير الموارد اللازمة لها، ومفصلة ضمن برامج عمل واضحة ودقيقة. حيث أن ذلك سيشكل رسالة واضحة للممولين على المستوى الاقليمي، الدولي، والتنائي، والمؤسسات المالية العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ (الذي يحتاج الى تشغيل كامل)، والقطاع الخاص حول أهمية مساهمتهم، الى جانب الموارد الوطنية للقيام بالاستثمارات المطلوبة.

يدرك السادة الوزراء أيضاً أنه يجب تكريس موارد متزايدة لمواجهة التحديات في المنطقة المتوسطية المُحددة في هذا البيان، بالإضافة الى التحديات الأخرى، وكذلك المزيد من التخطيط الاستراتيجي للاستثمارات البيئية والمناخية، ودعوة المؤسسات المالية العالمية المعنية والممولين، بما فيهم مرفق البيئة العالمي (GEF)، وكذلك مستثمري القطاع الخاص، لتأمين الموارد المالية اللازمة لدعم الأولويات المحددة في هذا البيان.





يدعو السادة الوزراء الأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط والإتحاد من أجل المتوسط لمتابعة التصديق على المشاريع، بما يتفق والتوصيات المدرجة أعلاه، وذلك بالتعاون الوثيق مع كل الجهات المعنية من أجل تعزيز الظهور، والشعور بالملكية، والحصول على التمويل، والتوصية الى المؤسسات المالية العالمية والجهات الممولة المعنية، بما فيها مرفق البيئة العالمي (GEF)، لتحديد اولويات التمويل للمشاريع الجارية أو المخطط لها والمصدق عليها من قبل الإتحاد من أجل المتوسط.

يؤكد السادة الوزراء أن التوأمة مع الإتحاد الأوروبي هي وسيلة هامة لإقامة شراكات ادارية تُعزز السياسات والقدرات الوطنية.

يشدد السادة الوزراء على الحاجة لترويج نهوج متكاملة للاستثمار في المشاريع، آخذين كمثال ناجح المشروع المتكامل لحماية بحيرة بنزرت من التلوث المصدق عليه من قبل الإتحاد من أجل المتوسط، ويدعون المؤسسات المالية العالمية للمشاركة الكاملة في آليات تحضير المشاريع المستدامة، وتطوير وتقوية سبل تمويل أخرى ضرورية لتحفيز هذه المشاريع.

يدعو السادة الوزراء كبار الخبراء والمسئولين للاجتماع بشكل دوري، كل سنتين على الأقل، وحيثما كان ذلك مناسبا، بالتزامن مع اجتماعات اقليمية أخرى تخص قضايا البيئة والتغير المناخي، ما دامت هذه الاجتماعات ذات صلة، وبشكل "مجموعة عمل للإتحاد من أجل المتوسط للبيئة والتغير المناخي" لمتابعة تطبيق هذا البيان وتقييم التقدم المحرز بهذا الصدد. ستعمل مجموعة العمل تحت الرئاسة المشتركة للإتحاد من أجل المتوسط وستقوم أمانة الإتحاد بدور الأمانة العامة لمجموعة العمل هذه.

أخيراً، يُعبَر الوزراء عن امتنانهم العميق للحكومة اليونانية لحسن استقبالها الحميم وللأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط لمساعدتها في تغطية هذا الاجتماع.